IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

الخلاف العراقي – السوري
حول مياه نهر الفرات والوساطة السعودية ١٩٧٥

أ.م.د.ريان ذنون محمود العباسي
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل
dr.ryan1974d@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام
٢٠١٩/١/١٠

تاريخ القبول
٢٠١٩/٤/١٨

الكلمات المفتاحية
– العراق وسوريا
– نهر الفرات
– الوساطة السعودية

مستخلص البحث

يتطرق البحث الى استعراض دور المملكة العربية السعودية في اعلان وساطتها لحل الخلاف الذي احتدم حول مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا عام ١٩٧٥، بعد فشل وساطة جامعة الدول العربية في التوفيق بين الجانبين. وقد دفع ذلك الملك خالد بن عبدالعزيز الى ان يعلن وساطته، ويكلف مبعوثاً شخصياً عنه ليكون وسيطاً بين الجانبين العراقي والسوري وهو احمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية في البلاد . وبلغ عدد الجلسات التي عقدها الوسيط السعودي في الرياض وجدة، ثلاث جلسات، شرح فيها وفدا البلدين وجهة نظرهما حول هذا الخلاف الذي انتهى بالفشل أيضاً ، مما استدعى تدخل الملك خالد لإقناع الرئيس السوري حافظ الاسد بضرورة حل الازمة، وضخ كمياتٍ اضافية من مياه النهر الى الاراضي العراقية التي تعّرضت الى الجفاف، وانعدام مياه الشرب وهجرة الفلاحين والمزارعين الى المدن.

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

The Iraqi-Syrian Dispute over The Waters of The Euphrates and Saudi Mediation 1975

Prof. Assis.Dr. Rayyan T. Mahmood AL-Abassi
Regioanl Studies Center/ Univ. of Mosul
dr.ryan1974d@gmail.com

Article info.

Article History
Received:
10/102019
Accepted:
18/4/2019

Keywords
- **Iraq & Syria**
- **Euphrates River**
- **Saudi Mediation**

Abstract

The paper examines the role of Saudi Arabia in its mediation to resolve the dispute that raged around the Euphrates River between Iraq and Syria in 1975 after the mediation of the League of Arab States failed to reconcile the two sides. This prompted King Khalid bin Abdul Aziz to announce his mediation and assign a personal envoy to be a mediator between the Iraqi and Syrian sides, Ahmed Zaki Yamani, Minister of Petroleum and Mineral Resources in the country. The meetings of the Saudi mediator in Riyadh and Jeddah were three sessions in which the delegations of the two countries explained their views on the dispute, which ended in failure. This stimulated King Khalid's intervention to persuade the Syrian President Hafez al-Assad to resolve the crisis and pump additional quantities of water into the Iraqi territory that suffered drought, lack of drinking water, and the migration of farmers to cities.

مقدمة

طفى على السطح خلاف عربي لم يكن مألوفاً على الساحة العربية من قبل، تمثل بشحة نهر الفرات الذي تجري مياهه في العراق، جراء قيام تركيا بإملاء خزان سد كيبان الذي شيدته على هذا النهر عام ١٩٧٤، ومن بعدها سوريا التي حذت حذوها بإقامتها لسد الطبقة عام ١٩٧٥، مما تسبب بحدوث كارثةٍ اقتصادية تأثر بها عدد كبير من السكان القاطنين على حوض الفرات في جنوبي العراق، والحق خسائر فادحة بالزراعة والصناعة نتيجة هلاك المزروعات، ونفوق المواشي بفعل الجفاف، وقلة وجود الماء، مما جعل المزارعين يضطرون الى ترك اراضيهم، والنزوح نحو المدن والمراكز القريبة من حوض دجلة، أملاً في الحصول على ما يحتاجونه من المياه النظيفة الصالحة للشرب.

ولّد هذا الخلاف الذي تنامى مع سوريا مشاكل كثيرة للعراق، منها إنتشار ظاهرة الهجرة المعاكسة من الريف الى المدن المتحضرة، فازدادت بذلك البطالة المقنّعة بين كثير من الفلاحين، الذين وجدوا انفسهم غير قادرين على العمل في مجالاتٍ اخرى غير الفلاحة والزراعة التي تعودوا عليها. كما تفاقمت مشكلة صحية اخرى جراء انخفاض مناسيب المياه، وذلك بسبب إصابة اعدادٍ كبيرة من السكان بالأمراض المعوية والاسهال الناجم عن شربهم للمياه الملوثة.

دفع هذا الجو المتلبّد بين البلدين الى تأزم علاقاتهما نحو الاسوأ، اثر تفاقم مشكلة مياه الفرات التي انخفضت مناسيبه الى درجةٍ خطيرة داخل العراق، لتتطور هذه المشكلة تدريجياً، بتغير نبرة خطابهما الرسمي من لغة الاحتجاج الى اسلوب التهديد، ثم الى حشد الجيوش على حدودهما الدولية المشتركة، وصولاً في النهاية الى حد قرع طبول الحرب .

ومع تكاتف جهود البلدان العربية المنضوية تحت خيمة جامعة الدول العربية، بادرت امانتها العامة الى تهدئة الوضع المتأزم بين الجارين العربيين، بتأليفها لجنة

سباعية مكونة من عدة دول، عملت جميعها على ايجاد حلٍ مرضي للطرفين بشأن اقتسام مياه الفرات، الا أن جهودها لم تفلح في النهاية فبقي الوضع كما هو عليه .

يستعرض البحث الموسوم " الخلاف العراقي – السوري حول مياه الفرات، والوساطة السعودية ١٩٧٥" مراحل نشوء هذا الخلاف الذي تطور بين العراق وسوريا، من خلال التطرق في البداية الى توزيع نهر الفرات، واهميته بالنسبة الى سوريا والعراق على اعتبار انهما يمثلان دولتا الوسط والمصب لهذا النهر. وبيان مدى اختلاف المصادر في ذكر الارقام الحقيقية لطول الحوض الكلي واهم الدول المشتركة فيه، مع التركيز على اهميته الاقتصادية لكل منهما. فيما تناول المحور الثاني بوادر ظهور هذا الخلاف على الساحة العربية، وموقف كل طرفٍ منه، وكيف اثر ذلك سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على علاقاتهما التي توترت الى درجةٍ خطيرة كادت تودي بهما الى حافة الحرب. أما المحور الاخر فبين أهم الاثار الاقتصادية التي اصابت القطاعات الرئيسة للعراق من وراء هذا الخلاف في مجالات الزراعة والصناعة والبيئة، وحرمان الكثير من الفلاحين من اراضيهم ومواشيهم التي تعرضّت الى الموت بفعل الجفاف وانخفاض كميات المياه في النهر المذكور. وركّز المحور قبل الاخير على اعلان المملكة العربية السعودية عن مساعيها الحميدة للتوسط بين العراق وسوريا لحل هذا الخلاف، يدفعها في ذلك عدة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، تحتم عليها التدخل لوأد هذا الصّدع الذي أصاب العلاقات بين البلدين، وحرصها الشديد على بقائه وعدم تفتته. فيما بيّن المحور الاخير دور الوساطة السعودية لحل هذا الخلاف، وما قام به الوسيط والمبعوث الشخصي لملكها وهو احمد زكي يماني بإدارة المفاوضات، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتخاصمين من اجل انجاحها والوصول بها الى بر الامان.

تضمن البحث ايضاً خاتمة بأهم ما توصل اليه من نتائج، وملحق يوضح قيام المملكة العربية السعودية بتقديم قروضٍ مالية الى كل من العراق وسوريا من أجل التسريع بحل خلافهما حول مياه نهر الفرات.

استعان الباحث بمصادر كثيرة في كتابته نذكر منها الموقع الخاص بالملك خالد بن عبدالعزيز المعروف "بقاعدة ومعلومات الملك خالد بن عبدالعزيز"، الذي وثق مجريات ما حصل، ولو انها أخبار مختصرة الى حد ما. كما استفاد الباحث من الرسالة التي اعدها المؤرخ العراقي الدكتور علي حسين صادق الطائي لدى كتابته لرسالة الماجستير الموسومة" حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات"، في كانون الاول ١٩٧٦، والتي بينت وجهة نظر العراق تجاه هذا الخلاف، وموقفه من الوساطة التي اعلنت عنها المملكة العربية السعودية. الى جانب استخدام اعدادٍ اخرى من الكتب والدوريات والصحف العراقية والعربية التي عنيت بالموضوع.

أولا: التوزيع الجغرافي لنهر الفرات واهميته لكل من سوريا والعراق

يعّد نهر الفرات واحداً من أطول الانهار التي تجري في غرب قارة أسيا. تقع منابعه في المرتفعات الجبلية المعروفة بأرض روم في تركيا، حيث يجري في مناطق جبلية معقدة التضاريس[١]. يتألف النهر من التقاء فرعين رئيسين هما من الشرق فرات صو أي (ماء المراد)، وتقع منابعه بين بحيرة وان وجبل أرارات في أرمينيا، ومن الغرب مراد صو أو قره صو أي (الماء الاسود)، ويجري في المناطق الشمالية الشرقية من الاناضول[٢]. وبالقرب من مدينة كيبان يلتقي هذان الرافدان ليتحدا معاً، فيكونان المجرى الرئيس للنهر الذي يعرف باسم الفرات. ثم يواصل جريانه باتجاه الجنوب الغربي من الاراضي التركية[٣]، الى ان يدخل الحدود السورية عند مدينة جرابلس، بعدها تصب فيه ثلاثة روافد اساسية هي الساجور والبليخ والخابور، ليكمل النهر رحلته الى محافظتيّ الرقة ودير الزور حتى مدينة البو كمال، ثم يغادرها الى الحدود العراقية فيدخل قرية الحصيبة التابعة لقضاء القائم ثم مدينة عانة[٤]. ويستمر النهر في جريانه حتى يدخل مدينة هيت ثم مدينة الرمادي بعدها يواصل سيره باتجاه الجنوب الى أن يدخل منطقة المسيب، فيتفرع منه عدة فروع هي الحلة والدغارة والهندية حتى يصل الى منطقة كرمة علي في محافظة البصرة، فيلتقي مع نهر دجلة ليشكلا معاً شط العرب الذي تصب مياهه في الخليج العربي[٥].

هناك اختلاف واضح في المعلومات التي تذكرها المصادر حول مسألة الطول الحقيقي لنهر الفرات، وحصة كل دولة متشاطئة منه، لكن بحسب اخر المعلومات التي أوردتها كل من وزارتيّ الخارجية والموارد المائية العراقيتين، فان طوله الكلي يبلغ (٢٩٤٠) كم موزعة بالشكل الاتي: (٤٠%) تركيا، و(٢٠,٥%) سوريا، و(٣٩,٥%) في العراق[٦]. أما مساحة حوضه الصباب فإنه يبلغ حوالي (٤٤٤,٠٠٠) كم٢، الا ان هناك اختلاف آخر حول تحديد حصة كل دولة من هذه

المساحة التي تتوزع على اربع دول هي: تركيا (٢٨%)، وسوريا (١٧%)، والعراق (٤٠%)، والمملكة العربية السعودية (١٥%)[٧].

في الواقع لم تفكر اي دولة من دول الحوض، باستغلال مياه النهر ما عدا العراق، الذي ظل يعاني من خطر الفيضان، لذلك عزم على اقامة بعض المنشآت الإروائية التي تهدف الى السيطّرة على المياه، وضبطها وتوزيعها على باقي الفروع والجداول التابعة اليه، كان من اهمها سدة الهندية المقامة بين عامي ١٩٠٩-١٩١٣[٨]، بينما تأخرت كل من تركيا –دولة المنبع– وسوريا –دولة الوسط– في انشاء مشاريعهما على حوضه حتى عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤[٩].

بالنسبة لسوريا فان نهر الفرات يجري فيها لمسافةٍ تزيد عن (٦٧٥) كم، وهو دور مكرر لها بالنسبة لمعظم انهارها مثل نهري الاردن واليرموك. لذا فإن اعتمادها على هذا النهر يشكّل عمودها الفقري في ريّ اراضيها الزراعية التي تقدّر مساحتها بحوالي (٦,٥) مليون هكتار، كما تبرز اهميته أيضاً في مجاليّ المشاريع الكهرومائية والخطط التنموية حيث يسهم بحوالي (٨٠%) من موارد مياهها السطحية[١٠].

وعلى هذا الاساس، بادرت سوريا منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، الى العمل على استثمار مياه النهر، فأقامت العديد من المشروعات الإروائية الكبيرة من جهة، ومن جهةٍ ثانية استمرت بإعداد التصاميم الهندسية لعددٍ من السدود الأخرى[١١].

كان من أكبر المشاريع الاستراتيجية هو مشروع سد الطبقة في سوريا المقام على هذا النهر، حيث بلغت سعته التخزينية (١٤) مليار م٣ من المياه. وقدّر انتاج محطته الكهرومائية بـ(٢,٥) مليار كيلو وات/ ساعة سنوياً أي ما يعادل (٤٥%) من اجمالي احتياجات الطاقة الكهربائية للبلاد. وبلغت تكاليف انشائه حوالي مليار دولار، ويهدف الى ارواء الاراضي الزراعية التي تقدّر مساحتها بحوالي (٦٨٠) الف هكتار، وكذلك استصلاح اراضي اخرى تبلغ حوالي (٦٤٠) الف هكتار[١٢].

لكن المشروع اخفق في تحقيق بعض الاهداف التي كان يطمح اليها المسؤولون السوريون خاصة في مجاليّ الطاقة والزراعة[١٣].

أما في العراق فإن نهر الفرات يمثل اهميةً كبيرةً للبلاد كونه يخترق مساحاتٍ واسعة من الاراضي تقّدر بـ(٥٩%) من مساحة البلاد، ويعيش عليها (٣٣%) من سكانه[١٤]. لذا فان استخدام مياهه مهم لهم في سد ما يحتاجونه في حياتهم ومعيشتهم، الى جانب استخدامه في الاغراض الزراعية والصناعية، مما يجعل له حقوقاً تاريخية ثابتة في مياه هذا النهر[١٥].

شيد العراق عدداً من المشاريع الصغيرة على هذا النهر، كانت عبارة عن سداتٍ ونواظم لتخزين المياه، ودرء اخطار الفيضان، مثل سدة الهندية التي اشرنا اليها آنفاً، وسدة الرمادي، وناظم الورار المنجز بناؤهما في عام ١٩٥١[١٦]، ومشروع بحيرة الحبانية المقام عام ١٩٥٦، والذي يهدف الى خزن المياه والسيطرة عليها وقت حدوث الفيضان بغية الاستفادة منها عند انخفاض كمياتها[١٧].

لقد أدت الخطط التنموية غير المدروسة جيداً في كلٍ من تركيا وسوريا والعراق، الى تغيير هيدرولوجية النهر ونظام التدفق فيه، مما اثر ذلك في انخفاض معدل تصريفه السنوي ليتراوح بين (٤٠%-٤٥%) مع بداية مطلع سبعينيات القرن الماضي. كما تسابقت الدول الثلاث فيما بينها الى بناء المشاريع العملاقة المتمثلة بالسدود والمنشآت الاخرى على هذا النهر وروافده ايضاً، ليؤدي التخطيط العشوائي في البناء، والافراط غير المدروس في الزراعة، واستخدام المبيدات الكيمياوية، والتوسع في مجالات الصناعة، الى حدوث تدهورٍ خطير في نوعية المياه الجارية في النهر، وما تركه ذلك من تأثيراتٍ سلبية لحقت بالنظام البيئي ككل[١٨].

ثانيا: بوادر ظهور الخلاف العراقي – السوري حول مياه الفرات

في اعقاب قيام تركيا بالتفكير في انشاء سد كيبان على نهر الفرات عام ١٩٦٥، بادرت سوريا هي الاخرى الى التخطيط بإقامة سد الطبقة عام ١٩٦٦، فما كان من العراق سوى التحرك الفوري لتكثيف اجتماعاته مع الجانبين التركي والسوري، واقناعهما في الوصول الى حلٍ منصف لاقتسام مياه النهر بصورةٍ عادلة معهما[١٩].

كانت هناك مخاوف كبيرة لدى العراق من مسألة تطابق موعد املاء الخزانين المشيدان على النهر، بعدما بيّن المهندسون السوفييت الذين تولوا الاشراف على تشييد سد الطبقة السوري، وكذلك التقارير التي صدرت عن البنك الدولي، بأن عملية املائه ينبغي لها ان تجري بشكلٍ تدريجي، وفي اطارٍ زمني يتراوح بين (٥ الى٦) سنوات من أجل تفادي وقوع اي آثارٍ محتملة قد تلحق به[٢٠].

خارطة توضح الدول المشتركة بحوض نهر الفرات*

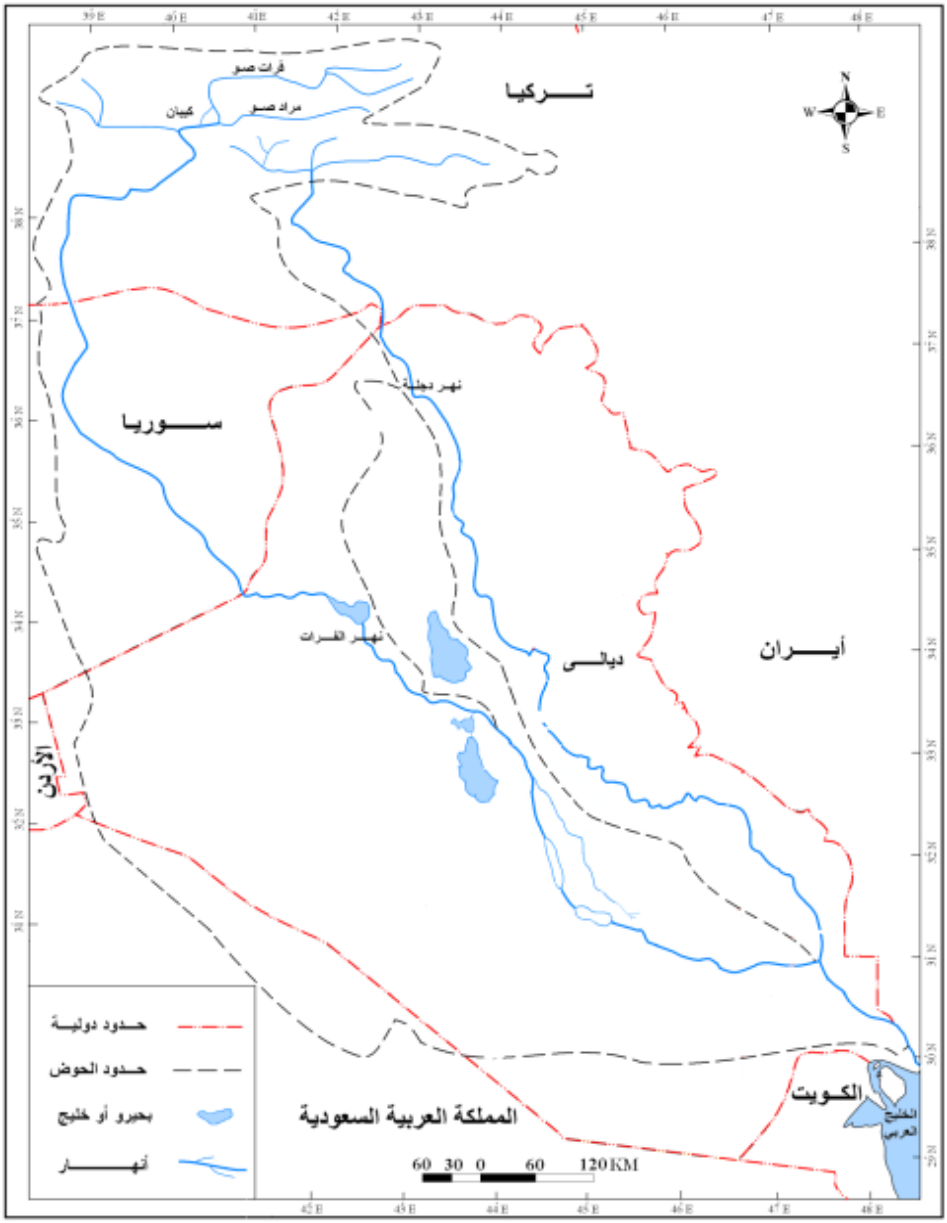

* عباس عبدالحسن كاظم وظاهر عبدالزهرة خضير، " تركيا ونهر الفرات: نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية"، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية)، العدد ٣، المجلد ٣٦، ٢٠١١، ص ١٣٩.

ولكي لا تتكرر التجربة القاسية التي مر بها العراق عام ١٩٧٤ من جراء قيام تركيا بإملاء خزان كيبان التركي، وتزامنه مع عامٍ قلَّ فيه تساقط المطر، وما نتج عنه من انخفاضٍ في مناسيب مياه النهر، سارع الى الاتصال بالجانب السوري الذي كان يستعد لإملاء خزان الطبقة، من أجل اقناعه بضرورة عقد مباحثاتٍ عاجلة في دمشق، لتدارك هذا الوضع الخطير الذي كان يستشعر به منذ (١٩ ايار/مايو ولغاية ٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٤)[٢١].

وفي المباحثات التي عقدت في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، بيّن الوفد العراقي الظروف الصعبة التي تمر بها الزراعة في البلاد جراء قلة المياه، عارضاً على الجانب السوري أمرين:

أولهما: إعداد العراق خطةً لتنظيم اطلاق المياه من بحيرة (الاسد)، من أجل تأمين احتياجات المزروعات الشتوية الواقعة ضمن حوض نهر الفرات في الاراضي العراقية للمـــوسم الشتوي ١٩٧٤-١٩٧٥.

ثانيهما: مطالبة العراق لسوريا بتأجيل الخزن في بحيرة (الاسد) لحين الانتهاء من فترة البـــذار الشتوي في العراق لغاية ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤، الا أن الجانب السوري أصّر علـى موقفه المعارض لاقتراح الوفد العراقي[٢٢].

أمام هذا الاصرار اللامنطقي، اضطر العراق الى رفع مذكرةٍ رسميةٍ عن طريق وزارة الخارجية الى الجانب السوري في اذار/مارس ١٩٧٥[٢٣]، اوضح فيها ان الكميات الواصلة من مياه الفرات الى الاراضي السورية تراوحت بين (٦٠٠-٩٠٠) م/ثا٣، فيما تقلّصت مناسيبها الجارية الى العراق بشكلٍ كبير حتى وصلت الى مستوى خطير بلغ (١٩٧) م/ثا٣[٢٤]. ومع ذلك بقيت سوريا مصّرة على موقفها الرافض من ذلك، مما دفع بالعراق الى التوجه نحو جامعة الدول العربية، في محاولةٍ اخيرة منه لتفادي نتائج هذه الازمة، التي شكّلت اول امتحانٍ صعب بين دولتين جارتين، تشتركان بمياه نهرٍ واحد يجري في داخل اراضيهما الوطنية[٢٥] .

وبالرغم من كل الجهود والوساطات التي بذلتها جامعة الدول العربية لحل هذا الخلاف بين الجانبين العراقي والسوري الا انها فشلت في النهاية. ولم تتمخض الاجتماعات الكثيرة التي عقدها ممثلوا دول الوساطة السبعة وهم المغرب، وتونس، ومصر، والكويت، والسودان، والجزائر، والمملكة العربية السعودية فضلاً عن العراق وسوريا من (٧ نيسان/ أبريل ولغاية ٤ ايار/ مايو ١٩٧٥) عن شيءٍ يذكر، سوى ان الوضع السياسي بين طرفيّ النزاع اقترب من مرحلة التأزم الخطير[٢٦].

تنامى هذا الخلاف الجديد الذي كان غريباً عن الساحة العربية في ذلك الوقت في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، عندما اتهم العراق جارته سوريا بالتعمد في تخفيض مناسيب مياه نهر الفرات الواصلة اليه، من اجل املاء خزان سد الطبقة خلافاً لما كان قد تم الاتفاق عليه في مباحثاتهما السابقة، ليستمر تدهور الاوضاع بينهما تدريجياً حتى نهاية آب من العام نفسه[٢٧] متخذاً المظاهر الاتية:

١)- على الصعيد السياسي:

أولاً: تبادلت كلا الدولتين التهم فيما بينها، ووصفت الاخر بالخائن والعميل للامة العربية، حتى وصل فيه الامر الى حد اعلان المقاطعة الاقتصادية بينهما[٢٨].

ثانياً: التهديد بقصف الموقع المراد فيه تشييد السد السوري، وذلك بعد اتضاح حجم المخاطر التي سيسببها بناؤه على العراق، وقد جاء هذا التهديد لأول مرة على لسان الزعيم الركن عبدالكريم قاسم مكرراً ذلك في اجتماعات مجلس الوزراء، ومطالباً الحكومة السورية باحترام حقوق العراق المائية. كما طلب من الجهات الحكومية العراقية، الاسراع بتنفيذ مشروع سد حديثة من اجل خزن المياه قبل اكمال بناء سد الطبقة [٢٩].

ثالثاً: اعطاء الاوامر من قبل الدولتين باعتقال المؤيدين والمتعاطفين مع الطرف الآخر[٣٠].

٢)- على الصعيد العسكري:

أولاً: التهديد بإعلان الحرب بين الجانبين، وتفجير السد السوري[٣١].

ثانياً: قيام كل طرفٍ بوضع المواد الناسفة والمتفجرة في البلد الآخر[٣٢].

ثالثاً: مع حلول نهاية شهر آيار/ مايو ١٩٧٥، تحّركت بعض القطعّات العسكرية السورية من الجبهة المحاذية مع اسرائيل الى الحدود المشتركة مع العراق، مدعيةً وجود قوات عراقية متمركزة على حـــدودها، وان هناك تقارير تفيد بوجود تحركٍ عسكري لاستهداف سد الطبقة.

رابعاً: أقدمت سوريا في تموز/يوليو ١٩٧٥ على طرد الوفد العسكري العراقي الذي كان موجوداً في دمشق، كما قامت باستدعاء الملحق العسكري لسفارتها في بغداد[٣٣].

٣)- على صعيد النقل الجوي (الطيران المدني):

أغلقت السلطات السورية في ١٣ آيار/مايو ١٩٧٥، مجالها الجوي بوجه الطائرات العراقية، مما أدى الى توقف الرحلات الجوية بين دمشق وبغداد، وعلى اثر ذلك بادر العراق الى تقديم شكوى ثانية الى جامعة الدول العربية، اتهم فيها الجانب السوري بانتهاكه للأجواء العراقية[٣٤].

٤)- على الصعيد الاعلامي:

وظّف كل طرفٍ جميع أجهزة اعلامه لشن الحملات المكثفة المعادية ضد الطرف الاخر، خاصةً عبر موجات الاثير، التي اطلقت مختلف الجمل والعبارات العدائية، كان من ابرزها (المجرم اليميني الفاشستي) التي تداول على اطلاقها كل منهما بصورةٍ منتظمة[٣٥].

٥)- في المجال الاقتصادي:

ادعى العراق أن مسألة قطع أو حبس مياه نهر الفرات عنه من قبل سوريا قد ادت الى حدوث كارثةٍ اقتصادية شملت مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والبيئية[٣٦].

٢-الاثار الاقتصادية المترتبة على قطع مياه الفرات على العراق

اثار الانخفاض المستمر لمياه نهر الفرات الواصلة الى العراق قلق الجهات الحكومية فيه من جراء عملية تعبئة خزان كيبان التركي ١٩٧٤، وخزان الطبقة السوري ١٩٧٥، مما أدى الى حدوث خسائر فادحةٍ في القطاع الزراعي في البلاد، وصلت نسبة ما لحق به الى أكثر من (٧٠%)، ناهيك طبعاً عن الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار المنتجات الزراعية بحيث تجاوزت (٦٠٠%) عن الاسعار التي كانت سائدة في عام ١٩٧٣، فضلاً عن اتساع رقعة الجفاف التي انتشرت على نطاقٍ واسع في عموم الاراضي الواقعة على هذا الحوض، وحدوث هجرةٍ عكسية للفلاحين والمزارعين الذين هجروا اراضيهم باتجاه المدن الواقعة على حوض نهر دجلة، حيث ارتفعت نسبتها الى (٤٠%) مما أعتبر بانه اكبر كارثة لحقت بالعراق في تلك الفترة.[٣٧].

لقد قدّر عدد المزارعين الذين تأثرت اراضيهم بانخفاض مناسيب مياه الفرات عام ١٩٧٥ بحوالي (٣,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين مزارع[٣٨] بحسب ما اشار اليه مكرم الطالباني[٣٩] وزير الريّ، موضحاً ان هذه الكارثة كبدت الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة، ما دفع بالحكومة العراقية الى تشكيل لجنةٍ مؤلفةٍ من رئيس المجلس الزراعي الاعلى، ووزير الداخلية، اقتصرت مهمتهما على تقدير حجم الاضرار الاقتصادية التي لحقت بالبلاد. كما بينت المذكرة الرسمية التي اعدتها وزارة الري وقامت برفعها الى الحكومة العراقية في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٤، حجم المعاناة الكبيرة التي واجهها السكان في جنوبي البلاد في محافظات (بغداد وكربلاء والقادسية والمثنى وذي قار) للحصول على المياه، بحيث اصبح من المتعذر

توفير المياه لهم ولبقية الاقضية والنواحي العائدة لها سيما انها ستشهد وضعاً سيئاً فيما بعد خلال شهري اب وايلول من العام نفسه.[٤٠].

وبين الطالباني أيضاً ان قطع مياه الفرات عن العراق قد ادى في النهاية الى تعّرض الموسم الزراعي الشتوي الى الهلاك، وان الموسم الزراعي الصيفي بات مهدداً هو الاخر بصورةٍ أشد من سابقه. وقد انعكس كل ذلك على تربية الماشية في البلاد جراء تعرضها للعطش، الى جانب الاثار البيئية التي تعّرض لها السكان الذين اصيبوا بأمراضٍ معوية كحالات الاسهال التي تفشت بينهم بسبب انعدام المياه الصالحة للشرب[٤١].

من جانبٍ اخر، أوضح سعدون حمادي[٤٢] وزير الخارجية العراقي، أن حجم الكارثة التي أصابت العراق بفعل المياه القليلة التي وصلت اليه من سوريا، بلغت حوالي (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون دينار، وأن مساحة الاراضي الزراعية التي تعّرضت للتلف قدرّت بحوالي (١٠٠,٠٠٠) مائة الف هكتار[٤٣] تشكّل الدخل الاساسي لعددٍ كبيرٍ من الفلاحين الذين يعيشون على حوض الفرات، بعد أن باتوا مهددين بشبح القحط والجفاف[٤٤].

لعّل من اهم الخطوات التي تحرك اليها العراق سريعاً من أجل تدارك أزمة انخفاض مياه النهر، وتقلّيل حجم الاثار التي لحقت به، هو قيامه بتحويل جزءٍ من مياه نهر دجلة الى الفرات عن طريق جدول الثرثار، حيث تم اطلاق هذه المياه نحو الفرات بعد عام ١٩٧٥[٤٥].

٣-اعلان المملكة العربية السعودية وساطتها لحل الخلاف العراقي-السوري حول مياه الفرات

للمملكة العربية السعودية ثقلٌ سياسيٌ كبيرُ في المنطقة ظهر ذلك واضحاً في عهد ملكّيها فيصل بن عبدالعزيز أل سعود[٤٦] (١٩٦٤-١٩٧٥)، واخيه الملك خالد بن عبدالعزيز ال سعود[٤٧] (١٩٧٥-١٩٨٢) ، ومعه ولي عهده الامير فهد بن عبدالعزيز ال سعود[٤٨]. وبرز هذا الثقل اثناء اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ عندما كانت المملكة العربية السعودية واحدة من الدول النفطية التي قدمت ودعمت الدول التي حاربت اسرائيل عن طريق تقديمها للمساعدات والمنح المالية لها[٤٩] .

سارت الدبلوماسية السعودية في عهد ملكها خالد بن عبد العزيز على نفس الخطى التي مشت عليها في عهد سلفه الملك فيصل، بتطبيق الاسس التي تعزز من اواصر العلاقات السياسية للبلاد مع سائر الدول العربية والاجنبية، ساعدها في ذلك وجود الامكانات الهائلة التي تحققت لها في المجال الاقتصادي بعد الوفرة الكبيرة التي حصلت في ميدان استخراج وصناعة النفط ، خاصةً بعد ازدياد سعره في عام ١٩٧٤[٥٠].

والى جانب ذلك، قامت المملكة بدورٍ كبير في حل بعض المشاكل والقضايا العربية التي حدثت خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي أبرزها التوسط لحل القضية اللبنانية[٥١]. ولم يكن من المستغرب جداً ان تقوم المملكة العربية السعودية بتمثيل هذا الدور مرةً اخرى في الازمة التي نشبت بين العراق وسوريا حول مياه الفرات عام ١٩٧٥ في اعقاب فشل جهود جامعة الدول العربية لحلها. ولكن لماذا وافقت المملكة على القيام بهذه الوساطة؟ وما هو سبب قبول الطرفين بها؟. وهل كان لدولٍ مجاورةٍ للعراق مثل الكويت او الاردن قدرةٌ على تمثيل هذا الدور بدلاً منها؟. ألم تكن هناك اطرافٌ عربيةٌ أخرى لها علاقاتٌ جيدةٌ مع العراق تقوم بذلك مثل الجزائر؟ سيما ان دبلوماسيتها الخارجية نجحت بفضل جهود

رئيسها هواري بومدين (١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥- ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨) في التوسط لحل الخلافات القديمة مع ايران بالتوقيع على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

بحسب وجهة نظر الباحث، فان هناك بعض المسائل التي دفعت السعودية الى الاسراع بإعلان توسطها في حل الخلاف الذي وقع بين القطرين الشقيقين فيما يتعلق بمياه نهر الفرات يمكن اجمالها بالاتي:

١)- **العامل الجغرافي:** يتمثل في اعتبار السعودية بحكم موقعها الجغرافي، إحدى الدول الاربعة التي تشترك بحوض نهر الفرات من خلال اوديته الجنوبية العليا التي تتجمع فيها المياه الجوفية، حيث تبلغ حصتها(١٥%) من مساحة الحوض الكلي البالغ(٤٤٤,٠٠٠) الف كم٢[٥٢].

٢)- **العامل السياسي:** يتعلق بطموحات وتطلعات مؤسس المملكة العربية السعودية الثالث وهو عبدالعزيز ال سعود[٥٣](١٩٠٢-١٩٥٣) في الوصول الى نهر الفرات وجعله حداً مع العراق كي يضمن لشعبه مورداً مائياً مستمراً سيما أنه يعيش في أرضٍ تفتقر لمصادر المياه[٥٤]. وسار على هذا النهج ابنه الملك سعود بن عبدالعزيز[٥٥](١٩٥٣-١٩٦٤)في الوصول اليه حين قدم الى الحكومة العراقية مقترحاً لشق قناةٍ مائية من نهر الفرات بهدف جلب مياهه عبر الانابيب باتجاه الرياض وذلك في اثناء زيارته للعـــــراق فـــي(١١-١٨) ايار/ مايو ١٩٥٧ [٥٦].

٤)-**العامل الدبلوماسي:** ويستند الى المحافظة على صداقة الطرف المؤيد وتحييد الطرف المعادي بما توفر لديه من ادوات تحقق ذلك مثل التلويح بالمساعدات المالية، او التوسط باعتبارها احد الوسائل الدبلوماسية التي يمكن اللجوء اليها[٥٧].

٥)- **العامل المعنوي:** ويتمثل في رفع شأن السعودية على المستويين العربي والعالمي من اجل تـــــعزيـــز التضامن والتعاون بين الجميع [٥٨].

وعلى الرغم من أن القانون الدولي في ذلك الوقت لم يعط مبرراً كافياً لمسألة الحقوق المائية للسعودية في نهر الفرات، الا ان ذلك قد تغير بعد اقرار الاتفاقيات الجديدة بشأن الانهار الدولية التي نصت في احد موادها على اعتبار المجرى المائي الدولي بانه كتلة من المياه سواء اكانت سطحية ام جوفية من الممكن ان يجري قسم منها في بلدٍ واحدٍ أو أكثر. مما يعني ان مصادر المياه الجوفية التي تقوم السعودية بسحب كمياتها والاعتماد عليها يدفعها الى عدم المضي في التغاضي عن حقها نظراً لأنها تمثل أحد البلدان المتشاطئة للحوض. وهو ما يعطيها صفة العضو المشارك في اللجان التفاوضية حول النهر وتوزيع الحصص العادلة فيما بينها، الا ان ذلك لم يحصل سواء من قبل الجانب السعودي او من بقية الاطراف الثلاثة المشتركة بالحوض[٥٩].

ولا يخفى على أحد ان العلاقات العراقية السعودية شهدت تطوراً ملموساً بعد انضمام العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢، وترحيب الاخيرة بذلك مما اسهم في تعزيز اواصر هذه العلاقات التي اتسمت بين التأرجح تارةً، والاعتدال تارةً ثانية، لكنها اعتبرت عموماً من اوثق العلاقات الخليجية التي اقامتها السعودية مع العراق[٦٠].

اعقاب اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٥ طرأ تغير كبير في مسار هذه العلاقات تمثل ذلك بتعزيز جسور التعاون وبناء الثقة مع العراق، فكان حل مشكلة الحدود التي بقيت معلقةً منذ ايام الحكم الملكي في العراق دليل على مدى تحسنها نحو الافضل، تجسّد ذلك في الزيارة التي قام بها عبدالله آل الشيخ المدير العام في سلاح الحدود والسواحل السعودي الى بغداد في نيسان/ أبريل ١٩٧٥، تباحث خلالها مع الجانب العراقي حول هذه المسألة التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. كما توصلا ايضاً الى اتفاقٍ آخر بشأن تقسيم المنطقة المحايدة بينهما، حيث أُقّر فيها اجراء تعديلٍ على هذه الحدود بخطٍ مستقيم وذلك في تموز/يوليو ١٩٧٥[٦١]. تجدر الاشارة الى

ان هذه المنطقة هي عبارة عن اراضٍ صحراوية، خالية من وجود النفط فيها، وقد كانت محل نزاعٍ مستمر بين البلدين لما يقرب من (٥٠) خمسين عاماً، لذا فان التوقيع على هذا الاتفاق عّد في حينه تقدماً كبيراً في اطار تعزيز العلاقات بينهما[٦٢].

حاول العراق أن يعرض مسألة خلافه مع سوريا بخصوص مياه الفرات على الدول العربية، فأوفد لهذا الغرض عدة مبعوثين عنه الى الملوك والرؤساء العرب[٦٣]، شرح فيها حجم الكارثة التي ستؤول اليه اوضاع البلاد الاقتصادية[٦٤] من أبرزهم عدنان حسين الحمداني–سياسي ووزير عراقي سابق– الذي اوفد الى الرياض لمقابلة الملك خالد بن عبدالعزيز وتسليمه رسالة جوابية حول هذا الموضوع، بعد أن عرض عليه الاخير قيامه ببذل المساعي والجهود التي تفضي الى حل هذا الاشكال الطارئ، والعمل على تعزيز وحدة الصف العربي وتقوية اواصر الثقة المتبادلة بين الجانبين. كما قابل المبعوث العراقي ايضاً الامير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي ونائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية، ناقش معه ابعاد المشكلة وتأثيراتها على العراق وعلاقاته مع سوريا[٦٥].

في اعقاب فشل وساطة جامعة الدول العربية لحل المسألة ودياً بين العراق وسوريا، وانتهاءها مساعيها دون تحقيق اية نتائج مرضيةٍ لتقريب وجهات النظر بين طرفيّ الخلاف، انبرت السعودية لتظهر على الميدان معلنةً عن وساطتها، وقيامها بالتفاوض بين الجانبين من اجل حل المشكلة[٦٦]، فاختار الملك خالد لهذا الغرض شخصيتين مرموقتين معروفتين في مجال التفاوض هما الامير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد، واحمد زكي يماني[٦٧] وزير البترول والثروة المعدنية، ليقوما بإدارة دفة التفاوض بين الجانبين العراقي والسوري، لكن الثقل الاكبر وقع على اليماني لخبرته وحنكته في مجال التفاوض. وادراكاً منه لقيمة الماء فقد اعلن ذات مرة انه كان يتمنى ان ينعم سكان بلاده بالماء بدلاً من ان يجدوا فيها البترول[٦٨] . وكان الملك خالد قد بعث الى الرئيسين العراقي والسوري بأربع رسائل شرح فيها

مبادرة بلاده في حل الخلاف، وقام بتسليمها اليهم الوسيط السعودي –يماني– الذي اقترح تأليف لجنةٍ وزارية مكونة من السعودية والعراق وسوريا لبحث هذه المسألة العاجلة[٦٩].

٥- دور الوساطة السعودية في حل الخلاف العراقي – السوري حول مياه نهر الفرات

استجاب كل من العراق وسوريا الى دعوة الملك خالد بن عبدالعزيز للتوسط بينهما من اجل ايجاد حلٍ مرضي لمشكلتهما حول مياه الفرات. فسافر وفديّ البلدين الى الرياض حيث مثّل الوفد العراقي مكرم الطالباني وزير الريّ فيما مثل الوفد السوري صبحي كحالة وزير سد الفرات. والتقيا بالممثل الشخصي للملك خالد وهو احمد زكي يماني[٧٠] .

تضمنت الوساطة السعودية عقد ثلاث اجتماعاتٍ مطّولة في مدينتيّ الرياض وجدة، حاول فيها الوسيط السعودي تقريب وجهات النظر بين الوفدين العراقي والسوري للوقوف على أرضيةٍ مناسبة لحل هذا الخلاف، فضلا عن الجهود التي قام به اليماني نفسه من اتصالات وزيارات واجتماعات منفردة مع أعضاء الوفدين[٧١]. وفيما يأتي استعراض لاهم ما جاء فيها:

١- الاجتماع الاول المعقود في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٥:

إبتدأ بكلمةٍ افتتاحية القاها الوسيط السعودي اليماني مبيناً ان الغرض من هذا الاجتماع هو لإيجاد آليةٍ موحدة تحقق الاستفادة من مياه الفرات، وموافقة سوريا على اطلاق المياه لصالح العراق وفقاً لما اقترحه الرئيس السوري حافظ الاسد (١٩٧١-٢٠٠٠). بعدها اعلن اليماني عن برنامج الاعمال المقترح لهذا الاجتماع الذي سبق ان وافقت عليه سوريا والمتضمن:

١- وضع جدول زمني لتقسيم مياه نهر الفرات على الحدود التركية – السورية.

٢- العمل على حل مشكلة العراق العاجلة عن طريق ضخ كمياتٍ كبيرة من المياه المخزونة في سد الطبقة.

ثم أعلن بعدها الوسيط السعودي انه تم الاتفاق مع الجانب السوري على استعداد بلاده لحل أزمة العراق المائية على ان لا يمثل ذلك في المستقبل اية سابقةٍ للمطالبة بحقه في مياه النهر.

ردّ رئيس الوفد العراقي على ما ذكره نظيره السوري موضحاً له بالأرقام، ان معدلات تصاريف المياه لنهر الفرات وصلت عند الحدود التركية–السورية في اذار/مارس ١٩٧٥ من (٦٠٠) م٣/ثا الى (٧٠٠) م٣/ثا ثم الى (١١٠٠) م٣/ثا، بينما وصلت تصاريفه في العراق الى حوالي (٢٧٠) م٣/ثا، مما شكّل خطراً كبيراً دفع بالسلطات الحكومية في العراق الى جلب مياهٍ نظيفة صالحة للشرب[٧٢]. وبذلك انتهى هذا الاجتماع بعد الاستماع الى وجهتي النظر العراقية والسورية.

٢–الاجتماع الثاني المعقود في ١ ايار/ مايو ١٩٧٥:

قام الوسيط السعودي بطرح خمسة نقاطٍ اساسية تمثل ورقة عمل مشتركة من أجل مناقشتها مع أعضاء الوفدين العراقي والسوري هي:

١– منع النشاطات المعادية بين الطرفين.

٢– استئناف العلاقات من جديد واعادتها الى ما كانت عليه قبل نشوب الازمة بينهما.

٣– ايقاف النشاط الاذاعي والصحفي ضد البلدين.

٤– ايجاد الحلول الكفيلة التي تفضي الى اقتسام مياه الفرات بين الجانبين (المشكلة الدائمة).

٥– العمل فوراً على حل ضائقة العراق المائية (المشكلة الراهنة)[٧٣].

وبعد ابداء وجهات النظر من قبل الوفدين العراقي والسوري حول ما جاء في ورقة العمل هذه حدث نقاش بين رئيس الوفد العراقي والوسيط السعودي حول نسبة المياه التي اراد العراق تحويلها الى امتارٍ مكعبة، لكن الاخير تساءل عن كيفية استخراجها موضحاً ان سوريا تقبل بالتقسيم وان اطلاقها للمياه سيكون بمثابة تقدير للعاهل السعودي[٧٤].

وفيما يخص وجهة نظر العراق تجاه المشكلة الدائمة، فإنها تمحورت حول قضية اقتسام مياه الفرات مع سوريا والاعتراف من قبلها بحقوق العراق المكتسبة القائمة على اساس الاراضي المزروعة، ونوع المحصول الزراعي، والمقنن المائي وغيرها من الاسس المستخدمة في اقتسام المياه المشتركة بين البلدان المتشاطئة طبقاً للأحكام والقوانين المعترف بها دولياً في تحديد الحصص العادلة لكل طرف(٧٥).

اما المشكلة الراهنة فبين رئيس الوفد العراقي انها تحتاج الى حلٍ عاجلٍ وفوري من اجل انقاذ الزراعة المهددة بخطر الجفاف، وان اطلاق المياه من سد الطبقة لن يؤثر على الجانب السوري بل من شانه رفع انتاج الطاقة الكهرومائية المنتجة، عارضاً عليه قبول تصريف قدره (٤٥٠) م٣/ثا عند الحدود العراقية – السورية وهو ادنى تصريف لما سبق أن اعلنت عنه لجنة الوساطة المشكلة من قبل جامعة الدول العربية، واقل ايضاً من نسبة التصريف الذي طرحه الخبراء السوفييت، مؤكداً على ايلاء اهميةٍ بالغة لمعالجة هذه القضية التي لا تحتمل التأخير.

اما الوفد السوري فكان موقفه يتلخص في ان المياه المخزونة في سد الطبقة فوق المستوى المحدد لتشغيل التيار الكهربائي فيه هي حق من حقوقه، وان بلاده كانت تنوي اطلاق المياه التي يحتاجها العراق لفك ضائقته المائية لو انه كان جاداً في طلب المساعدة منها . أما فيما يتعلق بمسألة اعتماد نسبةٍ محددةٍ لاقتسام المياه فانه طرح مبدأ المناصفة بين البلدين اي (٥٠%) لكل منهما دون مراعاة لمعدل ايراد النهر الذي يجري في بلده، معتقداً ان اقتسام المياه بهذا الشكل هو حل منصف وعادل لكليهما، ممتنعاً في الوقت ذاته عن تقديم اية ايضاحاتٍ فنية، مما يعد مخالفةً صريحة لقواعد القانون الدولي فيما يخص تقاسم المياه بين دول الحوض الواحد(٧٦).

٣-الاجتماع الثالث المعقود في مساء (اليوم نفسه) ١ ايار/مايو ١٩٧٥:

عقد الاجتماع في الديوان الملكي بجدة، طلب فيها الوسيط السعودي من رئيس الوفد العراقي ان يوضح رأيه فيما اقترحه نظيره السوري حول النسبة التي يتم بها اقتسام مياه النهر مناصفةً بين البلدين عندما طرحت في الاجتماع الثاني. فأوضح الجانب العراقي بانه لا يرفض هذه النسبة المطروحة لتقاسم المياه مع سوريا لكنه يتساءل عن الاسس التي اعتمدها الجانب السوري في تحديدها؟.

توسعت دائرة الحوار بين اعضاء الوفدين الى ان وجه رئيس الوفد السوري سؤالاً لأعضاء الوفد العراقي بقوله لما لا يحاسب العراق الدولة المنبع تركيا التي تقوم باستغلال الجزء الاكبر من مياه الفرات عوضاً عن سوريا التي يتهمها العراق بانها سرقت حقاً من حقوقه، وهي المياه المخزونة في سد الطبقة؟. فرد عليه رئيس الوفد العراقي بان ما وصل الى سوريا في يومي (٢٧-٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٥) من مياه الفرات كان بحدود (١٣٠٠) م٣/ثا، في حين تراوح تصريفه في العراق بين (٢٣٠ الى ٢٤٠) م٣/ثا بمعنى انه اقل من (٢٠%) من المياه الواصلة الى الاراضي السورية. لكن رئيس الوفد السوري علل موقف بلاده من الازمة التي نشبت مع العراق بانها كانت تتمنى لو طلب العراق منها ذلك بتأدب بدلاً من ان يكون بصيغة التلويح بالقوة، لذلك لم تكن تريد حكومته اطلاق المياه للأخير حتى ولو كانت مجرد قطرةٍ واحدة[٧٧].

وبعد اخذٍ ورد بين أعضاء وفدي البلدين وجد الوسيط السعودي ان عليه القيام بحسم الامر فطلب من رئيس الوفد السوري نقل مقترح رئيس الوفد العراقي الى قيادته السياسية في دمشق، والاستئناس برأي الرئيس السوري حافظ الاسد عن طريق الاتصال به هاتفياً.

وبالفعل جرى اتصال بين الملك خالد والرئيس السوري حافظ الاسد الذي ألح بإصرارٍ كبير على تحديد كميات المياه التي ستطلق الى العراق بعد الوصول الى حل منطقي لمسالة اقتسام المياه بين البلدين، لكن الملك خالد حاول اقناع الاسد

بالحل الفوري لإنقاذ العراق، وانتشاله من الضائقة المائية التي تهدد حياة الملايين من سكانه القاطنين على حوض الفرات، وكذلك انقاذ زراعته المهددة بالهلاك كون موضوع التقسيم سيحتاج الى فترةٍ أطول لمناقشته، وان اصرار سوريا على رأيها في عدم اطلاق المياه الى العراق سيؤدي الى سحب السعودية لوساطتها، الا ان الاسد طلب من الملك خالد ان يبقي وساطته ويوفد اليه مبعوثه احمد زكي يماني من اجل التشاور والتباحث حول هذا الامر.

على اثر ذلك، سافر الوسيط السعودي الى كلٍ من العراق وسوريا للقاء مسؤولي البلدين من اجل مناقشة هذا الموضوع، فوصل يماني الى بغداد في ٦ ايار/مايو ١٩٧٥، قابل خلالها الرئيس العراقي احمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩) بمكتبه في القصر الجمهوري، ثم طار بعدها الى دمشق في مساء اليوم نفسه بعد ان اعلن في مطار بغداد ان بلاده تواصل جهودها من اجل ايجاد حلٍ نهائي لاقتسام مياه الفرات بين العراق وسوريا من دون الخوض في تفاصيل حل المشكلة الراهنة[٧٨].

وفي اعقاب زيارته الاخيرة لبغداد ودمشق في ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٥، اذاع راديو دمشق في اليوم التالي بياناً تضمن موافقة الحكومة السورية، على اطلاق كمياتٍ من مياه نهر الفرات الى العراق تقديراً للوساطة التي قامت بها السعودية، وتثميناً للجهود التي بذلها الممثل الشخصي للملك خالد. وبالرغم من كون هذا البيان لم يحدد حجم الكميات المطلقة، الا انه جاء متأخراً جداً بسبب انتهاء الموسم الصيفي في العراق ، وتعّرض اقتصاده الزراعي والصناعي الى اضرارٍ جسيمة[٧٩]. كما ادعت سوريا ان اطلاقها للمياه مثّل حقاً خاصاً بها، وان ما قدمته من هذه المياه انما هو من أجل مساعدة السكان القاطنين على حوض الفرات في العراق[٨٠].

نستشف مما سبق ذكره، ان هناك ثلاثة مواقف متباينة خرجت بها الاطراف الثلاث المتفاوضة عكست ما اعلن عنه من مواقف وتصريحات متشنجة يمكن استعراضها بالشكل الاتي:

١- الموقف العراقي

لا شك في البداية ان جو العلاقات بين العراق وسوريا كان متلبداً في النصف الاول من عام١٩٧٥ نتيجة للاختلافات الايدولوجية والسياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في بلديهما، مما انعكس على هذه العلاقات التي أدت الى ظهور عدد من المشاكل الاضافية مثل الخلاف المائي حول مياه نهر الفرات، ولجوء بعض الكوادر البعثية المنشقة عن دمشق الى العراق للعيش فيه، وتصاعد الحملات الاعلامية التي صدرت عن بغداد تجاه طريقة التعامل السوري مع اسرائيل(٨١)، وايقاف العراق لخط نقل النفط والسلع عبر سوريا الى البحر المتوسط، واستبداله عوضاً عن ذلك بتصدير نفطه الى الاراضي التركية والخليج العربي، ومحاولة زيادة استيراده من ميناء العقبة الاردني، كلها عوامل ساعدت على تردي هذه العلاقات لتنعكس بالتالي على اهم مورد يعتمد عليه الشعب في كلا البلدين وهو مياه الفرات(٨٢).

في الواقع، ظلت الاجواء متشنجة بين اعضاء الوفدين العراقي والسوري في الرياض حيث ظهر ذلك واضحاً في صبيحة يوم ٢ ايار/ مايو ١٩٧٥ عندما اجتمع بهما الوسيط السعودي ليطلعهم كل على حدا على بنود البيان الختامي الذي هيأه قبيل الاعلان عن انتهاء وساطته لكن رئيس الوفد العراقي اعترض على بعض الفقرات التي وردت فيه منها:

١)- النقطة المتعلقة بانتقاد تركيا، وتحميلها المسؤولية فيما حصل، وقد قوبل ذلك بالرفض النهائي من جانب العراق، لأنه ليس من مصلحته زرع خلافات معها في حين تشهد علاقاتهما تطوراً مستمراً.

٢)- النقطة المتعلقة باعتبار المياه التي تم خزنها في بحيرة سد الطبقة هي حق من حقوق سوريا، طالب رئيس الوفد العراقي بتغييرها مقترحاً حذفها واستبدالها بالفقرة الاتية: ان المياه المخزونة في سد الطبقة فوق منسوب ٢٨٥م هي حق لسوريا، وهي في ذات الوقت حق للعراق ايضاً، وتقديراً للوساطة التي قامت بها السعودية فقد وافقت الحكومة السورية على اطلاق هذه المياه المخزونة في السد من اجل فك الضائقة المائية للعراق.

٣)- النقطة المتعلقة بكميات المياه المطلقة عبر الحدود العراقية – السورية لم تذكر في مسودة هذا البيان، لذا أصر رئيس الوفد السوري على ضرورة ذكرها لتكون بحدود (٣٠٠)م٣/ثا اثناء اجتماعه بالوسيط السعودي. فما كان من رئيس الوفد العراقي سوى الاعتراض على ذلك مطالباً تحديدها بـ(٤٥٠)م٣/ثا كحدٍ ادنى لغاية انتهاء الموسم الزراعي الصيفي، مع امكانية القيام بتعديل ذلك وفقاً للجدول الزمني الذي سيتم الاتفاق عليه في حال الوصول الى قناعةٍ مرضية وعادلة بشأن تقاسم المياه(٨٣).

لقد تبين للوفد العراقي ان سبب مشكلة الفرات حسب وجهة النظر السورية في اجتماعات هذه الوساطة، هو الحملات الاعلامية والاذاعية التي شنتها وسائل الاعلام العراقية ضد دمشق، لكن العراق نفى ذلك اذ انه لم يكن يريد من الاساس اثارة اي حملة اعلامية ضدها، بل شدد على تكتمه اول الامر حول كل ما يخص هذا الخلاف المستجد حول مياه الفرات، بدليل ان كل ما اصدره من تقارير ودراسات حكومية تناولت حجم الاثار التي ترتبت عن انقطاع المياه، وكيفية معالجة ذلك كان مكتوب عليها عبارات (سرّي على الفور)، و(سرّي للغاية)، و (سرّي جداً)، واغلبها كان يركز على جلب المركبات الحوضية من اجل توفير المياه الصالحة للشرب، واطلاق كمياتٍ من المياه لمعالجة حالات الجفاف . وهذا كله ينفي ما ادعاه رئيس الوفد السوري، ويؤكد في الوقت نفسه اهمال حكومته للمذكرات والرسائل التي بعثها العراق مطالباً اياها بإطلاق المياه التي هو بحاجة

اليها من اجل سقي اراضيه الزراعية، وقد علّل قوله ان سوريا كانت بأمس الحاجة لهذه المياه، وأنه لم يكن بالإمكان قبول الطلب العراقي المتبع طبقاً للطرق الدبلوماسية المعمول بها(٨٤).

اذن فان الجهود التي بذلتها السعودية من خلال الوساطة التي قام بها اليماني فشلت حسب وجهة النظر العراقية، ولم تحقق اهدافها بسبب الاصرار المتعمد من قبل سوريا لحل المشكلة الراهنة من جهة، وفشلها في الحصول على اعتراف سوري بحق العراق المكتسب بمياه الفرات وهو ما يمثل المشكلة الدائمة من جهةٍ ثانية.

وبهذا فان سوريا تركت بصماتها الواضحة على هذه الازمة التي خلفت وراءها آثاراً جسيمة لحقت بالاقتصاد العراقي سيما في مجال الزراعة الذي تأثر موسمه الشتوي بانخفاض تصاريف مياه الفرات وبعده الموسم الصيفي اذ ان اطلاق المياه من جانب الحكومة السورية جاء متأخراً .

واخيراً، فان البيان الذي اعده الوسيط السعودي كان مكتوباً بخط يده، ولم يتم طبعه على الألة الكاتبة لتوزيعه على اعضاء الوفدين العراقي والسوري، وذلك بسبب رفضه وعدم القبول به(٨٥).

٢-الموقف السوري

تمثلت وجهة نظر الوفد السوري باعتبار هذه المشكلة هي مشكلة فنية لا يمكن التباحث حولها داخل اروقة جامعة الدول العربية او في اي مكان اخر(٨٦). وان تركيا هي التي تقوم باستغلال الجزء الاكبر من مياه الفرات بسبب ما تقوم به من مشاريع اروائية على حوضه(٨٧).

ان سبب المشكلة هو تهجم العراق اعلامياً على دمشق، وعدم الطلب منها بشكلٍ ودي منحه المياه اللازمة لسكانه. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها السعودية عبر وسيطها اليماني فإنها بادرت بحسن النية الى اطلاق كمياتٍ كبيرةٍ

من المياه باتجاه العراق[٨٨]، واعتبارها حقاً تهبه من حصتها الى الشعب العراقي[٨٩].

٣-الموقف السعودي

ادركت السعودية منذ البداية ان عليها ايجاد حلٍ مرضي للطرفين من خلال الوساطة التي تقوم بها، لذا فإنها اقترحت عليهما توزيع مياه النهر على اساس نسبي، وان يتم تحديد حصة العراق من مياهه على الحدود التركية – السورية[٩٠]. وقد تم دراسة كل ذلك بناءاً على ما اقترحه الوسيط اليماني بتشكيل لجنة ثلاثية مؤلفة من مكرم الطالباني وزير الري العراقي، وصبحي كحالة وزير سد الفرات السوري، فضلاً عن اليماني حيث عقدت الاجتماعات كما ذكرنا في مدينتي الرياض وجدة لغاية ٢ ايار/مايو ١٩٧٥، سارعت الصحف السعودية بعدها الى الاعلان عن نجاح الوساطة[٩١]، وان هناك اتفاقاً مكتوباً نصَ على تعهد سوريا بإطلاق المياه من نهر الفرات الى العراق، وفق تدفق ثابت دون ذكر النسبة المحددة لكون دولة المنبع اي تركيا هي من يتحكم في تصاريف هذه المياه التي تجري نحو الاراضي السورية باتجاه سد الطبقة[٩٢].

لقد سعى الطرف السعودي باعتباره الوسيط في هذه المبادرة الى بذل جهود كبيرة من اجل اقناع الوفد السوري على قبول اتفاق عادل يضمن الحقوق العادلة فيما يخص مياه نهر الفرات مع العراق، لكن الطرف السوري ظل يماطل ويتنصل من التوقيع على هذا الاتفاق من اجل الابقاء على هذا الخلاف معلقاً الى اخر لحظة، حيث رفض التوقيع على ما تم الاتفاق عليه معللاً ذلك بان تعليمات أتت من حكومته تامره بالانسحاب الفوري دون ذكر الاسباب[٩٣].

وفيما يخص رأي الوسيط السعودي اليماني وادارته لجلسات التفاوض مع وفدي العراق وسوريا وسفره الى عاصمتيهما بعد انتهاء هذه الوساطة، فقد اوضح انها كانت تدور بين قوى متنفذة في السلطة، تتقلد مراكز مرموقة داخل الحزب الحاكم في بلديهما. وبسبب اختياره مبعوثاً شخصياً من قبل الملك خالد فانه

اضطر الى السفر يومياً عبر الجو من الرياض الى بغداد فدمشق للتباحث حول ابعاد هذا الخلاف مشيراً الى أن القول الفصل تجاه المشكلة كان بيد النائب الاول وليس الرئيس العراقي احمد حسن البكر الذي لم يقابله اليماني الا لمرة واحدة فقط خلال خمسة اسابيع من السفر المتواصل بين بغداد ودمشق، مما يعني هذا وجود تنافس شخصي بين قادة جناحيّ الحزب الحاكم في البلدين، وتعنتهما غير المبرر في حل هذا النزاع الذي وصل الى حد اعلان الحرب بينهما[٩٤].

لقد افضت المبادرة السعودية فيما يبدو الى حدوث انفتاحٍ كبير في مجال العلاقات بينها وبين كل من العراق وسوريا، تمثل ذلك بتقديمها قروضاً مالية لكل طرف من اجل التسريع بتسوية خلافهما حول مياه الفرات[٩٥] انظر الملحق الوارد في اخر البحث–النقطة ٥، وهذا ما ذكرته صحيفة الاهرام المصرية التي أفادت بان الحكومة السعودية اقرضت العراق حوالي (٢٠٠) مليون دولار[٩٦].

وعلى المستوى العربي نالت مساعي السعودية من خلال هذه الوساطة تأييد الكثير من الدول العربية أبرزهم الكويت، ومصر، والجزائر، والاردن، والسودان، ثمن قادتها الدور الذي لعبته في حل قضيةٍ برزت بين قطرين شقيقين تطورت فيما بعد لهجة خطابهما من نبرة الاحتجاج الى لغة التهديد ثم الى تحشيد الجيش على حدودهما المشتركة وصولاً في النهاية الى قرع طبول الحرب[٩٧].

خاتمة واستنتاجات:

تنبع أهمية هذه الوساطة في كونها حاولت تقريب وجهات النظر المتباعدة بين العراق وسوريا حول نهر الفرات، وفض خلافهما الذي تشنج بصورةٍ مبالغٍ بها بالطرق الدبلوماسية والودية، انطلاقاً من روح التضامن العربي الذي كانت تنشد اليه المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية مع سائر الدول العربية.

وانطلاقاً من المبادئ التي كانت تسير عليها المملكة في علاقاتها مع العراق وسوريا القائمة على الحفاظ على مصالحها ونفوذها الذي تزايد في المنطقة بعد حرب ١٩٧٣، فقد اعلنت عن عدة مبادرات ووساطات لحل المشاكل التي وقعت بين البلدان العربية ومنها هذه المشكلة التي مثلت خلافاً جديداً غير مألوفٍ على الساحة العربية، تدخل فيها شخصيات كثيرة ممثلة بالملك، وولي عهده، ومبعوث شخصي ذو وزنٍ وثقلٍ سياسيٍ كبير، أكسبه في النهاية خبرة في مجال التفاوض، بذل فيها مساعي وجهوداً جمة امتدت لعدة اشهر تخللها القيام بالسفر جواً بين عواصم الدول الثلاث، لكنها في النهاية فشلت ولم تحقق ما كان يصبوا اليه العراق ومن بعده السعودية.

توصل البحث الى عدد من النتائج نجملها بالاتي:

١- وجود قصورٍ في التصّور العام لدى العراق في مسألة التعامل مع تركيا وسوريا في ملف المياه منذ بداية مفاوضاته معها عام ١٩٦٢ وحتى اندلاع الازمة مع سوريا في نيسان ١٩٧٥. تمثل ذلك بتأخره بإنجاز السدود الكبيرة على نهر الفرات ومنها سد حديثة. وكذلك عدم اعتماده للائحة موحدة ثابتة لأعضاء الوفد العراقي المشارك في المفاوضات مع شريكيها طيلة أكثر من (١٠) سنوات، كانت تتغير فيه الاسماء المشاركة مما اثر على طبيعة المناقشات والقرارات التي كانت تجري.

٢- بيّن هذا الخلاف مدى هشاشة الموقفين العراقي والسوري تجاه مشكلة اقتسام المياه في نهر الفرات، وعدم ادراكهما لخطورة المسالة، مما هيأ ذلك للجانب

التركي فرصة استثمار موقفهما غير الموحد تجاهه سيما ان سوريا القت باللوم على تركيا في خلق هذه المشكلة التي تسببت بالضرر الفادح للعراق.

٣- عزز دور الوساطة السعودية لحل الخلاف العراقي – السوري حول مياه الفرات من مكانتها العربية والدولية، لما نالته جهودها ومساعيها من استحسانٍ وقبول لدى العديد من الدول التي اشادت بالدبلوماسية الفذة للملك خالد بن عبدالعزيز ومساعديه الاخرين.

٤- لا شك ان المملكة العربية السعودية كانت تحرص منذ البداية على الحفاظ على مصالحها مع العراق بالدرجة الاولى، لذلك عندما اعلنت عن وساطتها بين البلدين كانت تنظر في نفس الوقت الى المكاسب التي ستجنيها من وراء هذه المبادرة، منها نجاحها في حل مشكلة الحدود مع العراق التي ظلت عالقة منذ ايام العهد الملكي وهي بحد ذاتها تعد مكسبا مهماً لها.

٥- ولأجل نجاح هذه الوساطة، فقد لوحت السعودية لطرفي الخلاف بمنحهما القروض المالية اذا تمكنا من الوصول الى حلٍ مقنع لهذا الخلاف المستجد حول مياه الفرات.

الهوامش والمصادر

(١)عباس عبد الحسن كاظم وظاهر عبد الزهرة خضير، "تركيا ونهر الفرات: نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية" ، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية)، جامعة البصرة، العدد(٣)، المجلد (٣٦)، ٢٠١١، ص ١٤٠.

(٢)" نهر الفرات في التاريخ، الانشطة البشرية، الجزر النهرية في الفرات، نهر الفرات في الاديان" ، جامعة الانبار، متاح على الموقع الالكتروني:

www.uoanbar.edu.iq.

(٣) طلال جاسم محمد السبعاوي، النظام القانوني للأنهار الدولية: نهريّ دجلة والفرات أنموذجاً، (دار أمنة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤) ، ص ١١٢.

(٤) عبدالمنعم هادي علي، " دراسة جغرافية قانونية لحقوق العراق المكتسبة في نهريّ دجلة والفرات"، مجلة اوروك (للأبحاث الانسانية)، جامعة المثنى، العدد (١)، المجلد (٣)، شباط ٢٠١٠، ص ١٨٤؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ١١٢ .

(٥) كريم جيجان هويش، " السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سورية والعراق"، مجلة جامعة الانبار (للعلوم الانسانية)، العدد (١)، ٢٠١١، ص ص ٤٥-٤٦.

(٦) عبدالله الدروبي، ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجلة والفرات لاستغلال مواردهما المائية الاستغلال الامثل، الملتقى العلمي حول استراتيجية الامن المائي العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ١٩-٢١ كانون الاول ٢٠١١، ص ١٠.

(٧) يوسف ابراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا وسوريا والعراق، ملفات تركية رقم (٣), ط(١)، (دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩)، ص ١٨ ؛ الدروبي، المصدر السابق، ص ١٠.

(٨) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، (المطبعة الامريكية، بيروت، ١٩٢٨)، ص ٣٠٤.

(٩) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٩)، (المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، د.ت)، ص ٢٠٤.

(١٠) نضال احمد بدر بدر، الابعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية–السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢، ص ٤٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٢) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، (دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

(١٣) تلاشت الآمال والطموحات المنتظرة من بناء هذا السد في عقد التسعينيات من القرن الماضي عندما تبين عجزه عن توفير المياه الصالحة للشرب في بعض المناطق النائية التي كانت تعاني من العطش سيما في حلب واللاذقية ودير الزور والحسكة. كما انخفض انتاج الطاقة الكهرومائية التي تولدها محطة السد بسبب انخفاض منسوب مياه النهر من جهة ومياه بحيرة السد من جهة ثانية. لمزيد من التفاصيل حول ذلك، ينظر:

المصدر نفسه، ص ص ١٠٤–١٠٥ .

(١٤) علي ، المصدر السابق ، ص ١٨٤.

(١٥) هالة صلاح الحديثي، " الانهار وطبيعتها القانونية–نهر الفرات انموذجا"، مركز الفرات للتنمية والدراسات والنشر، كربلاء، العراق، متاح على الموقع الالكتروني:

www.fcdrs.com.

(١٦) خالد محمد عبدالحليم الاصور، " حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات"، بحوث المؤتمر السنوي الثالث الذي عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط تحت عنوان:" المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين" للمدة ٢٤–٢٦ تشرين الاول ١٩٩٨، القاهرة، ص ٤.

(١٧) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، (د.م،١٩٩٩)، ص ٤٢.

(١٨) نوار شموط وغلادة لاهن، " نهر الفرات في أزمة: قنوات التعاون لنهر مهدد"، مجلة حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، اب ٢٠١٥، ص ص ٢٩-٣٠.

(١٩) الجهماني، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢٠) محمد عبدالمجيد حسون الزبيدي، الامن المائي العراقي: دراسة عن سير المفاوضات- قسمة المياه الدولية، ط١، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨)، ص ٢٠١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٢٢) ريّان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١-١٩٧٥: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، نيسان ٢٠٠٠، ص ص ١٩٠-١٩١.

(٢٣) وزارة الاعلام، نهر الفرات والازمة المفتعلة من جانب النظام السوري، الجمهورية العراقية، (مطابع دار الثورة، دون مكان، دون تاريخ)، ص ١٢.

(٢٤) وزارة الاعلام، أزمة الفرات تاريخ وأرقام، الجمهورية العراقية، (مطابع دار الثورة، بغداد، ١٩٧٥)، ص ٢٤.

(٢٥) نصيف جاسم المطلبي، " العلاقات العراقية – السورية – التركية في ضوء المياه المشتركة وافاقها المستقبلية"، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد (٣-٤)، السنة ٢، مركز الدراسات التركية سابقا، جامعة الموصل، كانون الاول ١٩٨٩، ص ٥٧.

(٢٦) عقد مجلس جامعة الدول العربية في دورته (٦٣) التي اقيمت في القاهرة في ٢٤ اذار/مارس ١٩٧٥ جلسة سرية حضرها وزراء الخارجية العرب، ناقش المؤتمرون هذه المشكلة وقرروا في النهاية تشكيل لجنة فنية مؤلفة من هذه الدول. لمزيد من التفاصيل عن ذلك، ينظر:

" شهريات ايار/مايو ١٩٧٥"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد (٤١)، السنة (١١)، تموز/يوليو ١٩٧٥، ص ٢٥٠.

(٢٧) باتريك سيل، الاسد: الصراع على الشرق الاوسط، ط١، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧) ، ص ٤٢٥.

(٢٨) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف ٢٠١١، ط١،(دار النهار، بيروت، ٢٠١٢)، ص ٦٢٤.

(٢٩) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٠٢.

(٣٠) سيل، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٣١) بيان العساف، انعكاسات الامن المائي العربي على الامن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الاردن والرافدين، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، تموز ٢٠٠٥، ص ١٦٥.

(٣٢) سيل، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٣٣) توماس ناف وروث بي ماكسون، المياه في الشرق الاوسط: صرام ام تعاون؟، ترجمة دائرة التدريب، مديرية التطوير القتالي، سلسلة بحوث عسكرية رقم ٧٢، ط١، (مديرية المطابع العسكرية، دون مكان، ١٩٨٧)، ص ص ٣٨-٣٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣٥) سيل ، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٣٦) صحيفة الثورة العراقية، العدد (٢٠٦٦) في ٦ ايار ١٩٧٥.

(٣٧) الزبيدي، المصدر السابق، ص ٩٨، حسن العبدالله، الامن المائي العربي، السلسلة الاستراتيجية رقم (٢)، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، (بيروت ، ١٩٩٢)، ص ٩٦.

(٣٨) سلامة، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣٩) محام ووزير عراقي اسبق. ولد في مدينة كركوك عام ١٩٢٣. وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٤٦. ونال شهادة الدكتوراه من الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٣. لمزيد من التفاصيل عنه ، ينظر:

عبد الجبار نوري، عرض لكتاب " مكرم الطالباني: قراءة في رؤى الوزير للإصلاح الزراعي"، لمؤلفه : أحمد علي سبع، صحيفة المثقف الالكترونية، العدد (٤٠٥٨)، في ٤ كانون الثاني ٢٠١٩، متاح على الموقع:

http://ns1.almothaqaf.com/a/b8/928428.

(٤٠) ازمة الفرات تاريخ وارقام، المصدر السابق، ص ٤٩؛ العبدالله، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٢) سياسي ووزير عراقي. ولد في كربلاء عام ١٩٣٠. نال شهادة الدكتوراه من جامعة وسكونسن الأمريكية عام ١٩٥٦ في الاقتصاد الزراعي. توفي في ١٧ آذار ٢٠٠٧. لمزيد من التفاصيل ، ينظر: صحيفة اليوم، في ١٧ اذار ٢٠٠٧ ، متاح على الموقع:

www.alyaum.com/articles/472082/

(٤٣) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " لجنة فنية من ٧ دول عربية لحل النزاع على مياه الفرات"، نقلا عن صحيفة الاهرام المصرية في ٢٢ نيسان ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=27858&searchid=3.

(٤٤) صحيفة الثورة العراقية، العدد (٢٠٥٤) في ٢٢ نيسان ١٩٧٥.

(٤٥) الزبيدي المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٤٦) هو ثالث انجال الملك عبدالعزيز. من مواليد مدينة الرياض ١٩٠٦. اختير نائبا لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٥٣ ثم اصبح وليا للعهد بعد وفاة والده. تسنم حكم البلاد في تشرين الثاني ١٩٦٤ خلفا لاخيه الملك سعود الذي عزل من الحكم لاسباب كثيرة. اغتاله احد افراد العائلة المالكة في ٢٥ اذار ١٩٧٥ وخلفه شقيقه الملك فيصل. حول دور هذه الشخصية في حكم المملكة العربية السعودية، ينظر:

مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثاني عشر، العالم الاسلامي: العربية السعودية،(سن الفيل-القلعة للنشر، بيروت، دون تاريخ)، ص ص ٣٨٠-٣٨٢؛ عبدالوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية،ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٧٤)، ص ٤١٧.

(٤٧) من مواليد مدينة الرياض ١٩١٣. اقتصر تعليمه داخل البلاد وكانت له اهتمامات كثيرة بمجال الزراعة .عين حاكما للحجاز عام ١٩٣٢ واختبر وزيرا للداخلية عام ١٩٤٣. اصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووليا للعهد عام ١٩٦٢.للتتفاصيل حوله، ينظر: الخوند، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٤٨) ولد ايضا في مدينة الرياض ١٩٢٤. تقلد العديد من الوزارات مثل المعارف عام ١٩٥٣ والداخلية عام ١٩٦٢ وفي نفس الوقت نائبا لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٦٧. واختير وليا للعهد في اذار ١٩٧٥. لمزيد من التفاصيل عنه، ينظر ، المصدر نفسه، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٤٩) موسوعة مقاتل الصحراء،" موضوعات سياسية عسكرية/ حرب اكتوبر ١٩٧٣ من وجهة النظر المصرية"، المبحث الثاني عشر: نتائج الحرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا: ثانيا: النتائج الاقتصادية للحرب، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb73Misr/sec16.doc_cvt.htm.

(٥٠) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن اليحيى، العوال المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ١١٦. متاح على الرابط الالكتروني:

http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/pdf?sequence=1.

(٥١) لمزيد من التفاصيل عن الدور السعودي في حل القضية اللبنانية عام ١٩٧٥، ينظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ط(١)،الدراسات الاستراتيجية (٣) ، معهد الانماء العربي، (دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩٠)، ص ٦٦٤ وما بعدها.

(٥٢) ينظر الى ذلك في ص (٤) من هذا البحث.

(٥٣) ولد عام ١٨٨٢. قام بدور كبير في توسيع نفوذه فاستولى على مدينة الرياض عاصمة نجد عام ١٩٠١ ثم بسط سيطرته كذلك على جميع مناطق نجد عام ١٩٠٦. وبين عامي ١٩٢٤-١٩٢٥ دانت له الحجاز بأكملها. وفي عام ١٩٣٢ اعلن عن تأسيس دولته باسم المملكة العربية السعودية. توفي عام ١٩٥٣. لمزيد من التفاصيل عنه، ينظر: الكيالي والزهيري، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٥٤) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية " الحديث والمعاصر"، ط١ (دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، بلا رقم صفحة، متاح على الرابط الالكتروني: books.google.iq/books?id=pkwrDAAAQBAJ&pg.

(٥٥) هو اكبر اولاد الملك عبدالعزيز. تولى زمام السلطة في البلاد خلفا لوالده الذي توفي عام ١٩٥٣ واستمر حكمه حتى عام ١٩٦٤. لمزيد من التفاصيل عنه، ينظر: الكيالي والزهيري، المصدر السابق، ص ص ٣١١-٣١٢.

(٥٦) " عندما زار الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود العراق"، الارشيف/ قصص عن الملك سعود، الموقع الالكتروني للملك سعود بن عبدالعزيز، متاح على الرابط : https://thekingsaudlibrary.org/ar/archives/press/265/.

(٥٧) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥..، ص ص ٦٦٧-٦٦٨.

(٥٨) اليحيى، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥٩) الجهماني، المصدر السابق، ص ١٦، ١٠٦.

(٦٠) بدأت رسميا العلاقات السياسية بين العراق والسعودية في حزيران ١٩٣٠ بموجب الكتاب الرسمي الذي وقعه نوري السعيد عندما كان وزيرا للخارجية ذي الرقم (١٨٥٣) في ١٦ حزيران ١٩٣٠ المرسل الى وزير الخارجية السعودي. واختير ناجي الاصيل ليكون اول قنصل عراقي يمارس عمله في مدينة مكة المكرمة استنادا الى كتاب تعيينه الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٢. لمزيد من التفاصيل حول ذلك ينظر: محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية ١٩٥٨-١٩٧٨،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، حزيران ١٩٨٠، ص ص ٢٤-٢٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨.

(٦٢) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، البيت الابيض " مذكرة زيارة وزير الخارجية والكومنولث للملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج في الفترة من ٢٢ حتى ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥"، المذكرة جـ-١١٧ في ٢٢ تشرين الاول / نوفمبر ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=57087&searchid.=

(٦٣) من ابرز الرؤساء والملوك العرب الذين اعلنوا تأييدهم لحل الخلاف العراقي السوري حول مياه الفرات نذكر محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الذي اوفد عنه احمد خليفة السويدي وزير خارجية بلاده الى بغداد ودمشق من اجل تقريب وجهات النظر بينهما، وكذلك الشيخ خليفة بن حمد امير قطر الذي بذل جهودا حثيثة في هذا المجال عند زيارته للعراق اواسط السبعينيات، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، واخيرا هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية الذي اوفد عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجيته الى طرفي النزاع محاولا ردم الهوة التي حدثت بينهما. حول المزيد من التفاصيل عن دور هؤلاء في حل هذا الخلاف، ينظر:

قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " مؤتمر الرياض والوفاق بين سوريا والعراق"، نقلا عن صحيفة الاهرام المصرية في ٣٠ اب ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=27793&searchid=al.

(٦٤) عزالدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي، وزارة الاعلام، السلسلة الاعلامية رقم (٦٥)، (دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٧٦)، ص ٢٥٥.

(٦٥) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " رسالتان الى جلالة الملك خالد من الرئيسين البكر وعيدي امين"، نقلا عن صحيفة عكاظ السعودية في ٢٤ نيسان ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=26707&searchid=3.

(٦٦) فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠-١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، جامعة الدول العربية، ١٩٨٧، ص ١٨٢.

(٦٧) ولد في مدينة مكة المكرمة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠. تلقى تعليمه الاولي في الجامع الكبير القريب من بيته. وكان جده ووالده من الشخصيات المعروفة في المدينة لما امتلكاه من ثقافة دينية وعلم غزير. درس في جامعة القاهرة وحصل على الماجستير في الحقوق عام ١٩٥٢، وكذلك درس القانون في جامعات انكليزية وامريكية. وعمل مستشارا قانونيا لمجلس الوزراء عام ١٩٥٧، ووزيرا للدولة وعضوا في مجلس الوزراء عام ١٩٦٠، ثم وزيرا للبترول والثروة المعدنية للفترة ١٩٦٢-١٩٨٦. لمزيد من التفاصيل عنه، ينظر:

Jeffrey Robinson, Yamani The Inside Story First Published, (Simon and Schu star Limited, London ,1988), p.39;

الموقع الرسمي للشيخ احمد زكي يماني- محامون ومستشارون قانونيون، نبذة عن المؤسس، ٤ كانون الثاني ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.azylawfirm.com/moases.asp.

(٦٨) فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، (دار الغد، بغداد، ٢٠١٠)، ص ٦٤.

(٦٩) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " نجحت الوساطة السعودية"، نقلا عن صحيفة عكاظ السعودية في ٣٠ نيسان ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=267721&searchid.=

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) ازمة الفرات تاريخ وارقام، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٧٢) علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، كانون الاول ١٩٧٦، ، ص ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٧٣) مؤتمر الرياض والوفاق، بين سوريا والعراق، المصدر السابق، بدون وجود لرقم الصفحة.

(٧٤) صادق، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٧٥) ازمة الفرات تاريخ وارقام، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٧) صادق، المصدر السابق، ص ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٧٩) صحيفة الثورة العراقية، العدد (٢٠٩٢) في ٤ حزيران ١٩٧٥.

(٨٠) صحيفة الثورة العراقية، العدد (٢٠٩٦) في ٩ حزيران ١٩٧٥.

(٨١) صحيفة البيان (النسخة الالكترونية)، " خفايا واسرار في وثائق الخارجية البريطانية للعام ١٩٧٥"، الحلقة التاسعة، ٦ شباط ٢٠٠٦، متاح على الرابط الالكتروني:

www.albayan.ae/our-homes/2006-02-06-10888954.

(٨٢) مذكرة زيارة وزير الخارجية والكومنولث للملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج في الفترة من ٢٢ حتى ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥، المصدر السابق، بلا ذكر رقم الصفحة.

(٨٣) صادق، المصدر السابق، ص ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٠-٣٦١.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٥، ٣٦٢.

(٨٦) برر ذلك عبدالحليم خدام عندما كان وزيرا لخارجية بلاده الذي بعث بمذكرة الى جامعة الدول العربية اوضح فيها اعتذاره عن حضور اجتماع وزراء الخارجية العرب بذريعة ان مشكلة مياه الفرات تناقش من قبل مختصين فنيين، لمزيد من التفاصيل حول ذلك، ينظر: صحيفة الثورة العراقية، العدد (٢٠٤٦)، في ١٣ نيسان ١٩٧٥.

(٨٧) راجع هامش (٨٣).

(٨٨) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " في تطورات اخرى بالشرق الاوسط"، نقلا عن صحيفة بوست كريسنت في ٣ حزيران ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=38909&searchid=a

(٨٩) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " حل مشكلة مياه الفرات"، نقلا عن صحيفة الاهرام المصرية في ٤ حزيران ١٩٧٥. متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=27915&searchid=9b143b.

(٩٠) لمزيد من التفاصيل عن الدور السعودي في هذه الوساطة، ينظر:

محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٣٢-١٩٧٨، (منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢١٧.

(٩١) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سوريا العلاقات الخارجية: العلاقات مع العراق، (٨) قطع العلاقات عام ١٩٧٥،س-٨/١٣٠١، رقم ١٢٥٣ في ١٢ نيسان ١٩٧٩.

(٩٢) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، " على مكوك الشرق الاوسط من جديد"، متاح على الرابط الالكتروني:

www.kingkalid.org.sa/searchltit.aspx?recid=58161&searchid=

(٩٣) الخيرو، المصدر السابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٩٤) مؤسسة المصري اليوم، " المفكر العربي احمد زكي يماني: الفصل الاخير من المسرحية.."، العدد (٩٤٢)، في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٧، متاح على الرابط الالكتروني:

www.today.almsryalyoum.com/article2.aspx?articlid=44099.

(٩٥) خفايا واسرار في وثائق الخارجية البريطانية للعام ١٩٧٥، المصدر السابق، بلا وجود لرقم الصفحة.

(٩٦) محمد، المصدر السابق، ص ٤٦٩.

(٩٧) عنان ، المصدر السابق، ص ص ٢١٨-٢١٩، ص ٢١٥.